مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: ترجمة مقال (الموقف السعودي من الحرب في غزة التطبيع الإسرائيلي السعودي معلق – ولكنه ما زال مطروحاً على الطاولة) للكاتب: أف. غريغوري غوس الثالث
اسم الكاتب: سميرة ابراهيم عبد الرحمن
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7393
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 19:38 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الموقف السعودي من الحرب في غزة *

التطبيع الإسرائيلي السعودي معلق – ولكنه ما زال مطروحًا على الطاولة

أف. غريغوري غوس الثالث**

ترجمة: سميرة ابراهيم عبد الرحمن ***

على الرغم من محاولة حماس الإدعاء بتحقيق إنجازات قليلة في حربها مع إسرائيل، يظهر أن الإنجاز الوحيد الذي تحقق هو التوقف المفاجئ للمسار نحو التوصل إلى اتفاق بين إسرائيل والسعودية، وذلك بوساطة أميركية. كان سيحقق الاتفاق الإسرائيلي

* المقال منشور على موقع مجلة الفورين آفيرز الأميركية (شؤون خارجية) (Foreign affairs) على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

www.foreignaffairs.org

** أستاذ العلاقات الدولية وكرسي جون أج. ليندسي الرابع والأربعون (John H. Lindsey '44 Chair) في كلية بوش للحكم والخدمة العامة في جامعة تكساس أي أند أم (Bush School of Government and Public Service at Texas A&M University).

- هو عضو مجلس إدارة معهد دول الخليج العربية في واشنطن، وكان زميل الدراسات العربية والإسلامية في مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك (1993-1994). تتمحور أبحاثه حول السياسات الدولية في الشرق الأوسط، لاسيما شبه الجزيرة العربية والخليج العربي. وقد ألف ثلاثة كتب أحدثها كتاب "العلاقات الدولية للخليج العربي" الصادر عن دار نشر جامعة كامبريدج في عام 2010. نُشرت مقالات غوس في عدد من المجلات الشهيرة مثل فورين أفيرز وفورين بوليسي وميدل إيست جورنال ومجلات أخرى والكثير من المنشورات المحررة. (المترجمة

*** رئيس مترجمين أقدم في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد

samira.ibrahim@ cis.uobaghdad.edu.iq

السعودي سابقة تاريخية، حيث كانت إمكانية تطبيع العلاقات بين البلدين قد تدخل السعودية في إطار الحماية الأمنية الأمريكية، وينتزع التزامات إسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية. في الواقع، لعل المخاوف من التقارب الإسرائيلي–السعودي كان أحد الدوافع الرئيسة وراء هجوم حماس في السابع من أكتوبر (2023).

تترك الحرب ولي العهد السعودي محمد بن سلمان المعروف أختصارًا بـ (MBS)[1] في موقفٍ صعبٍ، على الأقل على المدى القصير ، فهو يرغب في تحقيق استقرار إقليمي يجعل من الأسهل له مواصلة هدفه في تنويع اقتصاد السعودية وتقليص الإعتماد على صادرات النفط. فلا فصال في القول ان العنف الفضيع والتهديد بتصعيدٍ أوسع يهدد تقدمه على هذه الجبهة. يواجه محمد بن سلمان الآن ضغوطًا كبيرة في الداخل والخارج، ودعوات أميركا والأوروبيين للسعودية[2] في إداء دور قيادي في غزة ما بعد حماس مع المجموعات الإقليمية والمحلية، وحث الرياض على تقديم دعمٍ فاعل للفلسطينيين في ساعة العُسرة.

من الأرجح ان كلا الطرفين، في لعبة شد الرياض نحوه، سيشعر بالاحباط، فالسعودية لا تملك القدرة ولا الرغبة في ان تضع لها موطئ قدم في غزة ما بعد الحرب، أو تمويل إعادة إعمار غزة على نطاق واسع. كما لم تُظهر أي رغبة في استخدام الأدوات المتاحة لديها، مثل قدرتها على خفض إنتاج النفط وصادراته لممارسة ضغطٍ على

[1] هي اختصار لـ (Muhammad bin Salman). (المترجمة)

[2] https://www.foreignaffairs.com/regions/saudi-arabia

إسرائيل والولايات المتحدة[3]. وعلى الرغم من ان اتفاقًا إسرائيليًا سعوديًا غير مطروح على الطاولة الآن، إلاّ ان الدوافع التي جعلت السعودية تعترف بإسرائيل ما زالت قائمة.

ومن الجدير بالقول ان أهداف محمد بن سلمان الاقتصادية الطموحة للسعودية لا يمكن ان تتحقق إلاّ في شرق أوسطٍ مستقر وفي ظل روابط قوية مع الولايات المتحدة. سوف تُشكل هذه الأجندة طويلة المدى مسار عمله في الصراع الحالي.

خطوة الى الأمام، خطوتان الى الوراء

قبل هجوم حماس المباغت على إسرائيل، قدمت إدارة بايدن[4] خطوات في سعيها للتوسط في مسألة اعتراف السعودية بإسرائيل، إذ كان ثمة معوقات كبيرة في طريق تحقيق أي اتفاق ـ أي المصالح المتباينة للأطراف الثلاثة. إذ طالّب السعوديون بخطواتٍ إسرائيلية ملموسة لتحسين الآفاق السياسية للسلطة الفلسطينية، على الأقل الانفتاح على إمكانية التفاوض بشأن حل الدولتين. ونظرًا لتركيبة اليمين المتطرف في الحكومة الإسرائيلية، فان مثل هذه الخطوات تكون غير مطروحة على بساط الأرجحية. كذلك مطالب الرياض من الولايات المتحدة، هي الأخرى، تكون بعيدة المنال، منها ضمانات أمنية رسمية ودعم إنشاء بنية تحتية نووية سلمية للسعودية، دون فرض الشروط التي كانت تطلبها واشنطن من شركائها السابقين.

[3] https://www.foreignaffairs.com/regions/united-states

[4] https://www.foreignaffairs.com/topics/biden-administration

مع ذلك، كان ثمة شعور بالتقدم. ففي غضون أقل من ثلاثة أسابيع قبل هجوم حماس[5]، قال محمد بن سلمان لقناة فوكس نيوز الاخبارية "كل يوم نقترب أكثر " في المفاوضات.

ربما كان الأمر كذلك، إلاّ ان القضية الفلسطينية كانت دائمًا تطرح معضلة. على الرغم من تراجع المحظور (التابو) في الدول الخليجية ضد العلاقات مع إسرائيل، إلاّ ان الشعوب العربية ما زالت مهتمة بالقضية الفلسطينية. وبالنتيجة، فان الزعماء العرب كان عليهم، على الأقل، التظاهر بفعل الأمر نفسه. وحتى قبل الحرب، أشارت السعودية الى ان إسرائيل عليها القيام بامر استثاني بشأن القضية الفلسطينية كمطلبٍ للتطبيع.

في آب/ اغسطس 2023، وفي الوقت الذي كانت فيه نقاشات تجري على قدم وساق مع إسرائيل، عينت السعودية أول سفير لها لدى الفلسطينيين، وهي إشارة فسرها الكثيرون على لانها دليل على إلتزام الرياض بالضغط من اجل الحصول على ضمانات إسرائيلية نيابة عن الفلسطينيين.

ولتحقيق تقارب مع الرياض، تحتاج إسرائيل لفعل أكثر مما فعلته في المدة التي سبقت اتفاقات إبراهام، وهي سلسلة من اتفاقيات التطبيع 2020 – 2021 بين إسرائيل[6] والبحرين والمغرب والسودان والامارات العربية المتحدة[7]. وكجزءٍ من هذه الإتفاقيات،

[5] وذلك في يوم 21 ايلول/سبتمبر 2023. (المترجمة)

[6] https://www.foreignaffairs.com/regions/israel

[7] وقَّع وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد آل نهيان على اتفاقات أبراهام مع وزير الخارجية البحريني عبد اللطيف بن راشد الزياني ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في 15 أيلول/سبتمبر 2020 في واشنطن. وجاء به البيان الذي نشرته السفارة الإماراتية في أميركا في سلسلة تغريدات على صفحتها الرسمية بموقع التواصل الاجتماعي(تويتر) "ان الإمارات وإسرائيل وبمشاركة أميركا ستطلقان أجندة استراتيجية للشرق الأوسط الأمر الذي سيؤدي الى تعميق التعاون الدبلوماسي والتجاري والأمني إلى جانب الدول الأخرى الملتزمة بالسلام. (المترجمة)

وافقت إسرائيل على التغاضي عن خطط لها تروم فيها ضم 30% من الضفة الغربية لبسط سيادتها على أراضٍ تحتلها إسرائيل حاليًا– وهي خطوة كادت ان تصيب آفاق حل الدولتين في مقتل.

مثل هكذا خطوات متواضعة لن تكون كافية بعد اليوم. فالخسائر الهائلة في ارواح المدنيين الفلسطينيين التي خلفها الهجوم العسكري الإسرائيلي قد رفعت الرهان. وطالما ان إسرائيل منشغلة بغزة، والرأي العام العربي مُحشد لدعم الفلسطينيين، فإن الإتفاق الإسرائيلي – السعودي لا يمكن البدء به ولن يكون مجديًا.

وعكست مجرد رغبة السعودية في ان تضع الإتفاق مع إسرائيل في الحسبان تحولًا أوسع في سياستها الخارجية. فحينما جاء محمد بن سلمان الى السلطة مع صعود والده الى العرش في 2015، وضع ولي العهد السعودي البلاد على طريق منهجٍ طموحٍ لتغييرٍ اقتصادي، وعليه، راح يرمي بثقل الرياض في المنطقة، غالبًا بهدف احتواء خصمها الجيوستراتيجي اللدود، ايران. وبالتحالف مع الامارات العربية المتحدة ، شن بن سلمان حربًا لصد قوة حركة الحوثي في اليمن المدعومة من إيران. وقام بحصار لقطر لدعمها الجماعات الإسلامية السُنية، ومنها حماس. وحينما زار سعد الحريري، رئيس الوزراء اللبناني آنذاك، الرياض في 2017، أجبره محمد بن سلمان على الاستقالة من منصبه، أملًا بان أزمة سياسية في لبنان تلحق الأذى بحزب الله حليف إيران. (ألغى الحريري استقالته بعد عودته الى وطنه لبنان.)

وشدد محمد بن سلمان من نبرة خطابه تجاه طهران. فأعلن[8] قائلًا،"سوف لن ننتظر حتى تكون المعركة في السعودية"؛ مدعيًا ان إيران كانت تسعى للهيمنة على المواقع

[8] في ايار/ مايو 2017. (المترجمة)

الإسلامية المقدسة في بلده. "بل سوف نعمل لكي تكون المعركة من أجلها لديهم في إيران، وليس في السعودية." والأكثر ملاحظة للأميركان، انه في عام 2018 أمر بن سلمان بقتل الصحفي السعودي المعارض جمال خاشقجي وهو سعودي مقيم في أميركا خلال زيارة خاشقجي للقنصلية السعودية في اسطنبول.

وجاء موقف محمد بن سلمان الدولي المعادي بنتائج عسكية بطرقٍ شتى؛ أخفقت في إلحاق الأذى باعدائه في حين نفرت المؤيدين الدوليين ومنهم جو بايدن الذي وعد حينما كان مرشحًا للرئاسة 2020 ان يجعل الرياض "منبوذة"[9] على المستوى الدولي. وفي اعقاب هذا التراجع، أخذت الرياض في بضع السنين الأخيرة تغير من منهجها الإقليمي، مؤكدة على الحوار والسعي وراء الاستقرار. فأستمر وقف إطلاق النار مع الحوثيين في اليمن على مدى أكثر من عام ونصف. كما قادت السعودية مسار إنهاء مقاطعة قطر[10] في أوائل العام 2021. والأكثر أهمية ان السعودية تواصلت مع الصين للتوسط في استئناف العلاقات الدبلوماسية مع إيران هذا العام (2023). تم كل هذا تحت اسم برنامج الاصلاح الاقتصادي لمحمد بن سلمان، رؤية 2030، الذي يهدف لتنويع الاقتصاد السعودي، وتقليص الاعتماد على صادرات النفط. وما أنفكت تؤكد الرياض على الحاجة للاستقرار الإقليمي لدعم الاستثمار الأجنبي، والتكامل

[9] جاء في رده (بايدن) على سؤال طُرح عليه في تشرين الثاني/ نوفمبر 2019، على منصة مناظرة الحزب الديمقراطي الخامسة في جورجيا لاختيار مرشح ينافس ترامب في انتخابات الرئاسة. وكان بايدن يتنافس مع بيرني ساندرز وإليزابيث وارين وكامالا هاريس.

وقال بايدن في المناظرة: "نعم (كنت سأعاقب القادة السعوديين)، وقلت في ذلك الوقت، لقد قُتل خاشقجي وقُطعت أوصاله، وأنا أؤمن بأن هذا جاء بأمر من ولي العهد".

وأضاف بايدن أيضا: "أود أن أوضح لهم (السعوديين) أننا لن نبيع لهم المزيد من الأسلحة. سنجعلهم يدفعون الثمن، ونجعلهم في الواقع منبوذين كما هم". (المترجمة نقلاً عن https://www.bbc.com/arabic/inthepress-62145341)

[10] https://www.foreignaffairs.com/regions/qatar

الإقليمي والتنمية الاقتصادية التي تطمح لها. وكانت ضمن هذا السياق تجري الوساطة الأميركية بين إسرائيل والسعودية.

على مسافة آمنة

تحطمت آمال السعودية في تحقيق استقرار إقليمي لمواصلة التنمية الاقتصادية في 7 أكتوبر/ تشرين الأول(2023). فالرياض ليست على وداد مع حماس، التي أوجدت الأزمة. كما تخشى السعودية وتعارض المكاسب السياسية التي حققها الأخوان المسلمون في مصر وتونس ومناطق أخرى خلال الربيع العربي؛ وحماس[11] هي فرع الأخوان في فلسطين، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، لا يمكن ان يُنظر للسعوديين على انهم في موقف المتفرج (أو الأسوء من ذلك مواصلة التفاوض مع إسرائيل) بينما يضرب الإسرائيليون الفلسطينيين في غزة. ولدى الرياض مصلحة في إنهاء القتال وتحقيق تقدم باتجاه تسوية سلمية للقضية الإسرائيلية – الفلسطينية[12] ولكن ليس لديها إلاّ القليل من الأدوات التي يمكن ان تستخدمها او ستستخدمها لتحقيق هذا الهدف الان.

[11] https://www.foreignaffairs.com/tags/hamas

[12] وفقا لاستطلاع أجراه معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى في المدة من 14 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 6 كانون الأول/ديسمبر 2023، وشمل عينة مكونة من ألف شخص، أعرب 40 في المائة من السعوديين المستطلعة آراؤهم عن مواقف إيجابية تجاه حركة حماس، مقارنة بـ10 في المائة في استطلاع مماثل جرى قبل عدة أشهر من بدء الحرب.
وأظهر الاستطلاع أيضا أن 87 في المائة من السعوديين المستطلعة آراؤهم يرون أن الحرب أظهرت أن إسرائيل "ضعيفة للغاية ومنقسمة داخليا بحيث يمكن هزيمتها يوما ما." (المترجمة نقلًا عن https://www.alhurra.com/saudi-arabia/2023/12/22/)

واقترح وزير الخارجية الأميركي انتوني بلينكن وعدد من المُعلقين الأميركان ان تؤدي الدول العربية دورًا في إدارة غزة ما بعد الحرب. وبالفعل بدأت النقاشات الدبلوماسية على وفق هذا المسار. تدعو معظم المقترحات الطموحة السعودية لتساهم بأفراد عسكريين وإداريين لحكم غزة ما بعد الحرب. وما برحت المقترحات المعتدلة تسند للسعودية دور تمويل إعادة إعمار غزة. بيد ان الرياض لن تسمح لنفسها ان يُنظر لها على انها تنظف الفوضى الإسرائيلية في غزة. كما ان الإداء الضعيف للجيش السعودي في اليمن جعلت الاخرين لا يوصون به للانتشار في أي مكان. وان السعودية لم تعمل يومًا حافظةً للسلام تحت لواء الأمم المتحدة.

من المحتمل ان ترغب السعودية في أن تؤدي دورًا ماليًا في إدارة انتقالية تصادق عليها الأمم المتحدة تقضي بعودة سيطرة السلطة الفلسطينية في غزة. ولكن ذلك الدور قد لا يشبه صفقات المساعدات المالية السعودية السابقة التي كانت بمثابة دُفعات نقدية لعملاء مُفضلين لديها.لقد أوضحت الرياض وما أنفكت، في المفاوضات الأخيرة مع مصر، التي تعاني من ضائقة مالية، بانها تفضل فرص استثمار ، لا تحويل نقدي. سيبقى نهجها إزاء غزة هو نفسه، ما لم تكن الولايات المتحدة راغبة في ان تُحلي الصفقة بنوع من المكاسب الدبلوماسية غير المتوقعة تريدها الرياض من واشنطن مقابل التقارب مع إسرائيل.

المنافع تعلو على السياسة

بعد الحرب العربية – الإسرائيلية 1973، والمعروفة ايضا بحرب يوم (الغفران) كيبور[13] (Yom Kippur War) ، فرضت السعودية والدول العربية المُنتجة للنفط الأخرى حظرًا نفطيًا على الولايات المتحدة لمعاقبة واشنطن على دعمها لإسرائيل.وسبّب الحظر والإنخفاض في إنتاج النفط المرافق له زيادةً في أسعار النفط الى أربعة أضعاف ـ وهي فترة تستحضر في ذاكرة الولايات المتحدة صورة الطوابير الطويلة في محطات الغاز. فراح البنك الدولي، ووكالة الطاقة الدولية، والرؤوساء الماليون ومنهم المدير التنفيذي لبنك جي بي مورغان تشيس[14] (JPMorgan Chase)، جيمي ديمون (Jamie Dimon) يحذرون من ان تردد صدى أزمة نفطية جديدة شبيهة بأزمة 1973 يمكن ان يلوح في الأفق.[15]

هذه المخاوف مبالغ بها، لانها تعتمد في جزء منها على سوء فهم ما حدث في العام 1973. فعلى الضد من الروايات التي تُثار حولها، فلا يملك الحظر الذي كثُر الحديث عنه والتباهي به إلاّ القليل من التأثير. إذ قامت شركات النفط الكبرى بإعادة

[13] أي حرب أكتوبر في السادس من أكتوبر/تشرين الأول عام 1973 والتي وافقت السبت، الذي يطلق عليه اليهود بالعبرية اسم يوم كيبور، أي الغفران (حرب يوم الغفران)، وهو أهم عيد عند اليهود. (المترجمة)

[14] هو بنك أميركيّ متعدد الجنسيات للخدمات الماليَّة المصرفيَّة. وهو أكبر بنك في الولايات المتَّحدة، مع إجمالي أصول الولايات المتحدة 2.515 تريليون دُولار. وهو المزود الرئيس للخدمات الماليَّة، استنادًا إلى ترتيب مجلة فوربس هو ثالث أكبر شركة مساهمة عامة في العالم. تأسس عام 1799 يقع في نيويورك في الوول ستريت. كان في البداية يحمل اسم "جي بي مورجان"، في عام 2000 ، اندمج مع بنك تشايس منهاتن فسمي جي بي مورجان تشايس. يعمل البنك في جميع أنحاء العالم. فاقت القيمة السوقيَّة له 145 مليار دُولار سنة 2007.(المترجمة نقلًا عن https://www.eyeofriyadh.com/ar/directory/details/10591_jpmorgan-chase-bank)

[15] قال جيمي ديمون معبرًا عن قلقه بالقول " قد يكون هذا هو أخطر وقت شهده العالم منذ عقود.". و أكد على "أن الصراع بين إسرائيل وغزة قد يكون له تأثيرات بعيدة المدى على أسعار الطاقة وتكاليف الغذاء والتجارة الدولية." (المترجمة)

توجيه الآمدادات من مصادر أخرى مثل أميركا الجنوبية وغرب أفريقيا وإيران. فكانت للطوابير الشهيرة في محطات الغاز الأميركية يد في التحكم بالأسعار وهلع المستهلك أكثر مما كان للنقص في الغاز على المستوى القومي. ومرد أمر أرتفاع أسعار النفط حينذاك الى انخفاض الانتاج العربي في الأشهر الأخيرة من العام 1973 مما أثار حالة الفزع في الأسواق، رغم انه لاحقًا ظهر بان آمدادت النفط الكُلية لم تتأثر تأثرًا كبيرًا. ويؤكد الهلع الذي سببه منتجوا النفط العرب بان قوتهم كانت كافية لرفع الأسعار.وساعد التوازن المتكافئ بين توريدات النفط العالمية والطلب العالمي على المحافظة على الأسعار لبقية العقد من الزمان، قبل ان يكون للثورة الإيرانية 1979 قول في إحداث صدمة أسعار اخرى.

وحتى لو طارد شبح الحظر صُناع السياسة، فانهم يجب ان يشعروا بالارتياح من حقيقة ان ظروف اليوم مختلفة تمامًا عن ظروف عام 1973. في ذلك الوقت، كانت السعودية مُصطفة اصطفافًا وثيقًا مع مصر وسورية، الاعداء الرئيسيين لإسرائيل في حرب يوم الغفران، هي اليوم، بشكل ما، ليست مع حماس. في العام 1973، كان السعوديون راغبين في المجازفة لدعم الرئيس المصري أنور السادات، الذي انهى عداء بلده، مصر، للرياض. اليوم، لا يشعر السعوديون بالتضامن مع حماس، وهي فرع من الأخوان المسلمين، متحالفٌ مع إيران.

يخشى بعض المراقبين من خفض الانتاج، لكن السعودية قد خفضت الانتاج حوالي مليوني برميل في اليوم منذ أواخر العام 2022 في مسعى منها لدعم أسعار النفط . (لهذه المساعي القليل من التأثير: فالأسعار حاليًا تتراوح ما بين 80 دولار الى 85 دولار للبرميل، أدنى بكثير من 100 دولار للبرميل الرقم المتوقع خلال الصيف). ولن تقبل الرياض بتحقيق مكاسب من خفض الانتاج، والذي من غير المرجح ان يعطي

السعودية أي ثقل ولعله يُبعد المستهلكون ليس في الولايات المتحدة فحسب بل وفي الصين أيضًا. والأكثر أهمية انه ليس من مصلحة محمد بن سلمان ان تُرى السعودية في محلٍ تتفوق فيه السياسة على الأرباح – لا سيما اذا ما وضعنا في الحسبان ان هدفه الرئيس هو التحول الاقتصادي للبلد. فقد أظهر التزامًا صادقًا لمواصلة هدفه حتى وسط الاضطراب الحالي: في أواخر تشرين الأول/أكتوبر (2023)، ومع الاخبار المروّعة الواردة من غزة، مَضت الرياض قُدُماً في عقد مؤتمرها السنوي لمبادرة مستقبل الاستثمار[16] الذي حضرته شخصيات من عالم المال بارزة حول العالم[17]. فحمد بن سلمان يريد ان يُرى على انه شريك اقتصادي يمكن الاعتماد عليه. وليس معرقلًا يُلّوح مهددًا بـ "سلاح النفط."

الالتزام بالقواعد

ستنتهي لا محالة أزمة غزة، مثلها مثل كل الأزمات. ربما سيستغرق ذلك أشهرًا وليس أسابيع، الأمر الذي يوقف مؤقتًا أية جهود دبلوماسية في الشرق الأوسط. وما دامت القوات الإسرائيلية موجودة في غزة، فإن فرص إستعادة الزخم في الحوار الإسرائيلي السعودي غير المباشر بوساطة إدارة بايدن تكون شحيحة للغاية ما لم تكن منعدمة.

[16] أنطلقت مبادرة مستقبل الاستثمار، التي جاءت تحت عنوان "البوصلة الجديدة" ، في نسختها السابعة للمدة من 24 إلى 26 تشرين الأول / أكتوبر 2023 بالرياض، وتناولت التحديات العالمية التي يواجهها العالم في مجالات المناخ والاقتصاد والتكنولوجيا، بمشاركة وحضور قادة العالم وكبرى الشركات الصناعية والمستثمرين والمبتكرين وصانعي السياسات. وكشفت المبادرة أن مجمل قيمة الاستثمارات التي تمت في المؤتمر بلغت قرابة 17.9 مليار دولار في مختلف القطاعات. (المترجمة)

[17] وكان الحضور على وفق تعليق الرئيس التنفيذي لمؤسسة مبادرة مستقبل الاستثمار ريتشارد أتياس بمناسبة اختتام المؤتمر الذي قال: "على مدار الأيام الثلاثة الماضية، استضفنا قادة عالميين، بالإضافة إلى عمالقة ماليين وخبراء في مجالهم، والذين لم يحضروا لأجل المناقشة فقط، بل قاموا بتحديد والاتفاق على إجراءات جذرية من أجل تحسين منظومة الاستثمار، وتعزيز الاقتصادات، وتحفيز الدعم، مما يجعل العالم أفضل." (المترجمة https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2023/10/27)

بيد ان العوامل التي تحرك هذه المفاوضات لم تتغيير. فإسرائيل تفضل كثيرًا ان تكون لها علاقة وطيدة مع السعودية. في المقابل، يحب السعوديون ان يكونوا قادرين على الإفادة من الاقتصاد الحيوي لإسرائيل، مثلما للامارات العربية المتحدة[18] منذ توقيع أتفاقيات إبراهام. وما برحت إسرائيل والسعودية تريان في إيران بوصفها تهديدًا إقليميًا، الأمر الذي يمنحهما ثقل موازن إستراتيجي للسعي وراء على روابط اقتصادية أوطد. وستبقى مطالبة السعودية لإسرائيل بان تقوم بخطوات جادة وحقيقية نحو بناء الدولة الفلسطينية عائقًا، ولكن ربما يأخذ هذا العائق بالزوال في حال ان الحرب في غزة تفضي الى حكومة إسرائيلية جديدة تكون أكثر مرونة. ولا تثريب في القول ان العودة الى طاولة التفاوض تكون في حينها أكثر أرجحية من عدمها.

في هذا السياق، من المهم التذكر بأن كل إتفاقية عربية مع إسرائيل كانت، في جوهرها، اتفاقية عربية مع الولايات المتحدة. ويكون هذا صائبًا ويسري مفعوله على اتفاقية السلام المصرية–الإسرائيلية 1979 التي فتحت الباب امام الإعانات الخارجية والمساعدات العسكرية لمصر، وعلى اتفاقية السلام الإسرائيلية – الاردنية 1994 التي أعادت الاردن الى نعيم واشنطن ورضاها بعد دعمها لصدام حسين في حرب الخليج 91– 1990، واتفاقيات ابراهام 21– 2020 ، التي شملت أعتراف أميركي بضم المغرب للصحراء الغربية، ورفع تسمية أميركا للسودان بوصفها دولة داعمة للارهاب، ووعد من إدارة ترامب بان تستطيع الامارات العربية المتحدة شراء طائرات أف – 35 المقاتلة (وهو التزام أوقفته إدارة بايدن مؤقتًا). وستظل آفاق الحصول على مثل هذه المنافع جذابة للسعودية، بقطع النظر عما يحدث في إسرائيل وغزة.

[18] https://www.foreignaffairs.com/regions/united-arab-emirates

وستعني أيضًا العودة للمحادثات الإسرائيلية السعودية عودة للمفاوضات الأميركية السعودية بشأن قائمة رغبات الرياض: ضمان أمني، ودعم أميركي للتطوير النووي السعودي دون قيود الضمانات التي فرضتها واشنطن على الاخرين. وإذا ما تمكنت الولايات المتحدة من إعادة التركيز على الدبلوماسية الإسرائيلية السعودية فانه يتحتم ان تضع في الحسبان ما اذا يستحق التطبيع الإسرائيلي السعودي ثمن الالتزمات العسكرية الأميركية، ومجازفة أكبر بانتشار اسلحة نووية في المنطقة.

ولكن، في الوقت الراهن، تستطيع واشنطن ان تضع مثل هذه المخاوف جانبًا: مادام الصراع مستمرًا في غزة، يبقى الإتفاق الإسرائيلي السعودي موضوعًا جانبيًا.